القوى الكبرى
وفرصُ التنمية الإنسانيّة في العالم

نادر فرجاني*

«يطغى عليّ الخوفُ من أنّ العلم سيُستغلُّ لتعزيز قوّة الجماعات المهيمنة... حتّى بات يهدِّد بتدمير حضاراتنا. وقد يبدو أنّ الأمل الوحيد هو إمكانُ هيمنةِ جماعةٍ واحدةٍ، كالولايات المتّحدة، على العالم أجمع، ما يؤدّي إلى بزوغ حكمٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ مستقرٍّ على صعيد العالم. غير أنّه، في ضوء عقم الإمبراطوريّة الرومانيّة، سيكون انهيارُ حضارتنا، في النهاية، بديلاً أفضل.» (برتراند راسل، ١٩٢٤، في محاضرة حول مستقبل العلم، إيكاروس، ردًّا على محاضرة هالدان في كامبردج، «العلم والمستقبل،» دايدالوس، ١٩٢٣).

---

* ـ مدير مركز المشكاة للبحث في مصر. المؤلِّف الرئيسيّ ـ المحرِّر، **تقرير التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ. قام بالتدريس والبحث في العديد من المؤسّسات، منها: جامعة القاهرة، جامعة نورث كارولينا، الجامعة الأمريكيّة في القاهرة، كليّة سانت أنتوني في أكسفورد. عمل مستشارًا للعديد من المنظّمات العربيّة والدوليّة. يصدر له قريبًا كتابٌ عن دار الآداب.

أناقش هنا علاقةَ القوى الكبرى بالتنمية في العالم من منظور التنمية الإنسانيّة الذي استقرَّ في تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥).

يكافئ هذا المنظورُ بين التنمية الإنسانيّة والحريّة، وفقَ تعريفٍ شاملٍ يمتدُّ من حريّة الفرد إلى حريّة الوطن بكامله. ولكنّ البياناتِ المستعملةَ في باقي المقال، والمستمَدّةَ أساسًا من تقرير التنمية البشريّة (العالميّ) الذي أصدره برنامجُ الأمم المتّحدة الإنمائيّ للعام ٢٠٠٩، لا تفي بجميع متطلّبات التعريف المُتبنّى؛ إذ يركّز مقياسُ التنمية البشريّة في هذا التقرير على أبعادٍ ثلاثةٍ تتّصل بالناتج المحليّ الإجماليّ للفرد، وبالتحصيل التعليميّ، وبمتوسّط العمر المُتوقَّع عند الميلاد كمؤشّرٍ على المستوى الصحّيّ العامّ. وهكذا يغيب عن هذا المقياس بُعْدُ الحريّةِ ـ حقوقِ الإنسان، ولا سيّما حريّة الوطن.

كما أشير إلى أنّني أتعمّد عدمَ استخدام مصطلحَ «القوى العظمى.» ذلك أنّه، في قاموس رُقيِّ الإنسانيّة، لا تكفي القوّةُ الغَشوم (أي الشديدة الظُّلم) لتتأهّل دولةٌ للعظمة؛ فالقوّة بحاجةٍ إلى أنْ تساندَها قيمٌ معنويّةٌ أو أخلاقيّةٌ ساميةٌ حتّى تستحقّ الدولةُ المعنيّةُ موقعًا متميِّزًا يُصبى إليه على الساحة الدوليّة.

وعلى سبيل المثال، فإنّ القوّة الكبرى الأوحد ـ ولا نقول العظمى عمدًا ـ في العصر الراهن لم تعدْ لها، في تقديري، من مقوِّمات القوّة الواجبةِ الاحترام إلاّ القوّةُ الماديّةُ التي تقع أحيانًا في أيدي سلطةٍ غَشيمٍ (في اللغة: الجاهل الذي يتصرّف في الأمور بلا نظرٍ أو فكر). وهي قوّةٌ متغطرسةٌ، مجرّدةٌ من أيِّ سندٍ أخلاقيٍّ أو معنويٍّ، خسرت ادّعاءها بأنها ديارٌ حصينةٌ للحريّة والديمقراطيّة وحاميةٌ لهما.

فقد رأينا الولايات المتّحدة تعارض حكوماتٍ وطنيّةً في أرجاء العالم كافّةً، وتشنُّ حروبًا وانقلاباتٍ على نظم حكمٍ لا جريرةَ لها إلاّ التطلُّع إلى غاياتها الوطنيّة. ويتبدّى هذا السقوط المعنويّ للولايات المتّحدة، بأبشع تجلّياته، في سلوكها تجاه الوطن العربيّ، وبخاصةٍ في فلسطين والعراق.

ولم يشذَّ سلوكُ معظم القوى الكبرى، أثناء احتلالها أراضيَ أُخرى، أو عند مجرّد بسطِ نفوذها عليها، عن سلوك الولايات المتّحدة؛ إذ لم تتورّع عن أن تكون دولاً مارقةً، تخرج على القانون الدوليّ، وترتكبُ أبشعَ صنوف انتهاك حقوق الإنسان خارج حدودها، وداخلها أيضًا، مثلما حدث في الولايات المتّحدة بُعيدَ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتاريخُ المملكة المتّحدة وبعض بلدان الاتّحاد الأوروبيّ والصين واليابان، في هذا الصدد، مُجلّلٌ بالعار.

ثم إنّ مكانة القوّة الكبرى لا تحمل بالضرورة ضمانةً بتمتّع مواطنيها، ناهيك بباقي العالم، بأفضل مستويات التنمية البشريّة أو الإنسانيّة.

مفهوم القوّة الكبرى

تكتسب دولةٌ ما صفةَ «قوّة كبرى» بدلالة قدرتها العسكريّة، خصوصًا القدرة النوويّة، وقدرتها الاقتصاديّة (وتكوِّنان معًا ما يُسمّى «القوّة الصلبة»)، كما المعرفيّة، ولا سيّما التقانيّة (أيْ ما يُسمّى «القوّة الناعمة»). ويزيد البعضُ، في جانب القوّة الناعمة، إمكاناتِها الثقافيّة، والقدرةَ على تصديرها إلى باقي العالم.

ومن الطبيعيّ أن تختلفَ عضويّة «نادي القوى الكبرى» بمرور الزمن؛ إذ لم يضُمَّ هذا النادي بُعَيد الحرب العالميّة الثانية إلاّ ثلاثَ دول: الاتّحاد السوفييتي، وبريطانيا العظمى، والولايات المتّحدة. لكنّ ضعفَ الإمبراطوريّة البريطانيّة وتفكّكها تسبّبا في اقتصار النادي على القطبين الآخرين في حقبة الحرب الباردة، فسعيا إلى توسيع مجال نفوذهما، حتّى أخذ الصراعُ بينهما طابعَ المواجهة على صعيد العالم بين تجمّعَين دوليّين: حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي. وما لبث انهيارُ الاتّحاد السوفييتي (١٩٩١) أن أدخل العالمَ في مرحلة النظام الدوليّ الوحيدِ القطب.

أمّا في مطالع القرن الحادي والعشرين، فالتقديرُ أنّ أكثر من دولةٍ، أو اتّحاد دُوَلٍ، مرشّحٌ لمكانة قوّةٍ كبرى: الصين، والولايات المتّحدة، والاتّحاد الروسيّ، والاتّحاد الأوروبيّ، وربّما الاتّحاد البرازيليّ. وحتّى وقتٍ قريبٍ كانت اليابان مرشّحةً أيضًا بفضل ضخامة قدرتها الاقتصاديّة، ولكنْ يبدو أنّ فرصها تتضاءل بمرور الوقت. والملحوظة المهمّة هي أنّ اكتسابَ مكانةِ دولةٍ كبرى ـ باستثناء الدولتين الملياريّتين في حجم السكّان، أي الصين (١٣٠٠ مليون) والهند (١١٠٠ مليون) ـ يستدعي، بصورةٍ متزايدة، اتّحادَ عددٍ من الدول، بعضُها كبيرٌ أصلاً.

أمّا واقع مؤهّلات كلٍّ من الدول المرشّحة لمكانة «دولة كبرى» فهي:

- الولايات المتّحدة: ما فتئت الولاياتُ المتحدة تفاخر بأنّها أكبرُ اقتصاد في العالم، وعملتها هي عملة الاحتياط النقديّ العالميّ وفق اتّفاقيّة بريتون وودز إثرَ الحرب العالميّة الثانية. وقد تمكّنتْ من بسط نموذجها الثقافيّ والإيديولوجيّ عبر العالم من خلال العولمة المنفلتة وتصدير السلع والمنتجات الثقافيّة، خصوصًا منذ سبعينيّات القرن الماضي.
- الصين: الصين هي أكبرُ سوق في العالم (يربو عددُ سكّانها على أربعة أمثال كلٍّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد الروسي). وينافس اقتصادُها الولاياتِ المتّحدةَ، وأصبحتْ عبارة «صُنع في الصين» تتصدّر جُلَّ منتجات الشركات العالميّة العابرة القارات. وتستثمر الصينُ بكثافةٍ في التعليم وفي البحث والتطوير التقانيّ. وقد التحقتْ بمصافِ الدول القليلة التي أرسلت كائنًا بشريًا إلى الفضاء الخارجيّ. كما تزيد الصين، باطّرادٍ، الموارد المخصّصة لتطوير قدراتها العسكريّة. وتمتلك استثماراتٍ فلكيّةً في الديون والأصول

الرأسماليّة الأمريكيّة، وقد وسّعتْ من نطاق تملّكها لأصولٍ رأسماليّةٍ في مناطقَ أخرى من العالم مؤخّرًا.

● الهند: تقدّمت الهند في ميدان العلم والتقانة حتّى امتلكتْ مقدرةً نوويّةً، وبرنامجًا لأبحاث الفضاء، ومكانةً مُقدّرةً في تقانات المعلومات والاتّصال. وبسبب اعتمادها الكبير على الطاقة النوويّة، فإنها قد لا تواجه صعوبةَ توافرِ موارد الطاقة من الوقود الأحفوريّ، كما في حالة الصين. ثم إنّها تقدِّم نموذجًا باهرًا في الحكم باعتبارها أكبرَ ديمقراطيّةٍ في العالم؛ وقد يضع الحكم الديمقراطيّ في الهند قيودًا على غُلواء غطرسة القوة الكبرى خارجها. وأخيرًا فإنّ الهند، كما الصين، تتميّز بثقافةٍ تليدةٍ وعريقة، وإنْ لم تُتقنْ بعدُ توظيفَها لتوسيع نفوذها في العالم.

● دول الاتّحاد الأوربيّ: تقدِّم دولُ الاتّحاد الأوربيّ نموذجًا مجتمعيًا يتميّز بالعدالة والمساواة النسبيّة داخليًا، وهو ما يرشّحها لمكانة دولةٍ كبرَى على صعيد العالم.

من المهمّ ملاحظةُ أنّ اكتساب مكانةِ «قوّةٍ كبرَى» ليس طريقًا ممهّدًا بالزهور:

● فمكانة الولايات المتّحدة على صعيد العالم تتدهور بسبب سلوكها العدوانيّ، ولاسيّما في المجالَين العربيّ والإسلاميّ، وبسبب العجز الهائل في موازنتها وفي ميزانها التجاريّ، حتى أصبحت الدولة المدينة الكبرى في العالم، خصوصًا في مواجهة الصين، بعد أن كانت الدولةَ الدائنةَ الكبرى عقب الحرب العالميّة الثانية.

● أمّا الصين فتواجهُ مشكلةَ الاعتماد المتبادل على غريمها الأكبر، الولايات المتّحدة، بخاصّةٍ في مجال الاقتصاد تجارةً واستثمارًا. كما تواجه مشكلةَ قلّة الموادّ الأوّليّة والموارد الطبيعيّة، خصوصًا الطاقة اللازمة لنموّها الاقتصاديّ الانفجاريّ. وما الصراع المحتدِم بينها وبين الولايات المتّحدة على موارد النفط الإفريقيّة إلاّ مثالٌ واضحٌ على ذلك. ولهذا، ولأسباب أخرى، يستبعد البعضُ أنْ ينمو الاقتصاد الصينيّ بالمعدّلات الباهرة التي سادت في ربع القرن الماضي. وما فتئت قوّةُ الصين العسكريّة قاصرةً عن بسط نفوذها على صعيد العالم كلّه (لا تملك الصينُ حتّى الآن حاملاتِ طائراتٍ مثلاً)، وإنْ مكّنَتها من فرض هيمنتها على مجالها الإقليميّ والمحيط الهادئ.

● أما الهند فتواجه مشكلة التنوّع الضخم في الأعراق والثقافات والأديان والاستقطاب الاجتماعيّ، وهو ما قد ينطوي على احتمالات صراع داخليّ تحدُّ من قدرتها على تبوُّؤ مكانة «دولةٍ كبرَى.»

وفي هذا المجال، يتعيّن ألاّ نستبعدَ قيامَ تحالفاتٍ بين دول مرشّحة لمكانة قوّةٍ كبرَى. ويرجِّح البعضُ قيام مثل هذا التحالف بين الصين والهند، حتّى صُكَّ لفظٌ جديدٌ يجمع بين اسمي البلدين ليعبّر عنه، ونعرِّبه بلفظة «الصند.»

ونجد كذلك أنّ الصين عضوٌ في منظّمة شانغهاي للتعاون، التي تضمّ الاتّحادَ الروسيّ وبعضَ بلدان وسط آسيا الصغيرة، وتستهدف التعاونَ في مجالات الأمن والتنمية الاقتصاديّة والتبادل التجاريّ والثقافيّ. وإنْ نهضَتْ هذه المنظمة فستكون تلك فرصتَها في أنْ تكونَ القوّة الكبرَى بلا منازعٍ.

كما أنّنا لا نستبعد، تجنّبًا لمواجهةٍ مدمِّرةٍ بين الولايات المتّحدة والصين، أنْ تتحوّلَ العلاقة المعقّدة بينهما إلى نوعٍ من الاعتماد المتبادَل القلِق.

القوى الكبرى الراهنة أو المحتملة لا تنعَمُ بأفضل مستوياتِ التنميةِ البشريّة

تبيّن الجداول في التقرير المذكور موقعَ القوى الكبرى الحاليّة، أو المرشّحة، على مؤشّرات مقياس التنمية البشريّة (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، **تقرير التنمية البشريّة**، ٢٠٠٩)، وهي مؤشّرات نتصوّرُها مكوِّنًا مهمًا للقوّة الناعمة للبلد المرشّح. وحيث إنه لا تتوافر، في المصدر، البياناتُ مجمّعةً للاتّحاد الأوروبيّ، فقد اخترنا البلدَين الأكبرين في الاتّحاد، ألمانيا وفرنسا، للتعبير عن موقع الاتّحاد.

ويَظهَر أنّ القوى الكبرى، الحاليّة والمرشّحة، لا يَنعمُ أهلُها بأفضل مستويات التنمية البشريّة، بل لا يحظون إلا بمرتبةٍ متدنّيةٍ (بالغة التدنّي أحيانًا) على بعض هذه المؤشّرات. ولم يحظَ بمرتبةٍ متقدّمةٍ في مؤشّر طول العمر المتوقّع إلاّ أقلّ المرشّحين حظًّا في الالتحاق بنادي القوى الكبرى، أي اليابان.

لا يغيب عنّا أنّ أحدَ العوامل الأساسيّةِ المؤثّرةِ في مقياس التنمية البشريّة هو الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد، إضافةً إلى القوّة العسكريّة التي كانت تاريخيًا هي المحدِّدَ الأهمَّ لمكانة «قوّةٍ كبرى.»

تتوزّع القوى الكبرى، الحاليّة أو المرشّحة، على ثلاثة مستويات للتنمية البشريّة، حسب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ:

١) فئة التنمية البشريّة المرتفعة جدًا (الولايات المتّحدة واليابان وممثّلي الاتّحاد الأوروبيّ.

٢) فئة التنمية البشريّة المرتفعة (الاتّحاد الروسيّ والبرازيل).

٣) فئة التنمية البشريّة المتوسّطة (الصين والهند). وإذا سمَحْنا لمستوى التنمية البشريّة (باعتباره مكوّنًا للقوّة «الناعمة») بالتأثير في فرصة القوّة الطامحة لمكانة «قوّةٍ كبرَى،» فإنّ ذلك سيعني تضاؤلَ فرص الصين والهند، وربّما البرازيل والاتّحاد الروسيّ، وتقويةَ فرص الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ.

إنّ تجاوزَ دلالاتِ مؤشّراتِ مقياس التنمية البشريّة للاقتراب من مؤشّرات التنمية الإنسانيّة يدفع بنا إلى التركيز على مؤشّرين يعبّران عن مدى العدل الاجتماعيّ ومدى مساواة النساء.

يقيس المؤشّرُ الأوّلُ نسبةَ العُشْرِ الأغنى من السكّان، من الدخل أو الإنفاق، إلى نصيب العُشر الأفقر. وفي هذا، لم تَظهر أيٌّ من

القوى الكبرى، الحاليّة أو الأكثر احتمالاً لتبوّؤ هذه المكانة (باستثناء اليابان وبعض دول الاتّحاد الأوروبيّ)، بين البلدان العشرة الأفضل في العالم.

وتتحقّق النتيجة ذاتُها على مؤشّرنا الثاني، أيْ نسبة النساء في المناصب الوزاريّة. فعلى مؤشّر العدل الاجتماعيّ، كما على مؤشّر مساواة النساء، سبقت اليابانَ، على الترتيب، كلٌّ من: النرويج، وأستراليا، وأيسلنده، وكندا، وإيرلنده، وهولنده، والسويد، وفرنسا، وسويسرا.

وعندي أنّ الدول التي ظهرتْ على هاتين القائمتين أرقى إنسانيًا من القوى التي لم تظهرْ ولم تحتلّ موقعًا متقدّمًا على مؤشّرات مقياس التنمية البشريّة. وعليه، فإنّ اليابان والاتّحاد الأوروبيّ يتمتّعان بمستوًى أعلى من العدل والمساواة، داخليًا، من باقي المرشّحين لنادي القوى الكبرى. ومن ثَمّ يُمكن توقّعُ أن يَنطوي صعودُ أيٍّ منهما لتلك المكانة على خطر استكبار أقلّ من باقي العالم. ولكنّ هذا البديل الخيِّر نسبيًا يتطلّب أنْ يخرجَا من عباءة التبعيّة للولايات المتّحدة، ويقويّان من استقلالهما الذاتيّ.

خاتمة

في النهاية، لنا أنْ نتساءل: هل مفهومُ «القوى الكبرى» مُبالغٌ في أهميّته كمعيارٍ لتقدّم الدول؟

يبدو لي كذلك. بل أغامر بالقول إنّ تبوّؤ مكانةِ قوّةٍ كبرى قد ينطوي على مضارّ للتنمية الإنسانيّة في العالم، وداخل بلدانها ذاتها.

قيل إنّ «القوّة مفْسدَةٌ، والقوّة المطلقة مَفسَدَةٌ مطلقة.» ولعلّ مكانة «قوّةٍ كبرى» ليست إلاّ مَفْسَدَةً كبرى في عالمٍ لا يحكمه تنظيمٌ دوليٌّ عادل.

القاهرة

ليلى بطلة الرواية تعيش عدّة حيوات في حياة واحدة، عبر فكرة التقمّص، وتلاحق روحها رجلاً يمشي معها في الزمن، ضمن خطوط سياسة متشابكة بين حاضر قريب وتاريخ بعيد. وفي كلّ حياة، تُعيد قصّة الحبّ نفسها، وتظلّ تبحث في فكرة الوجود والفناء عن معنى هذا الحبّ وما يجلبه من شقاء. إنّها باختصار لعنة الحبّ، ولعنة السلطة...

سمر يزبك كاتبة وإعلاميّة سوريّة. ناشطة في مجال حقوق المرأة. كتبت في الرواية «طفلة السماء» و«صلصال» و«رائحة القرفة».